ولحجاج الهنود اعظم دخل في انتشار الكوليرا في بلاد الهند فانهم مضطرون بحسب شعائر الديانة الهندية ان يغتسلوا ويشربوا من الانهار والحياض المقدسة عندهم

وقد خفت وطأة الكوليرا في بلاد الهند بعد ان بذلت الهمة في اصلاح ماء الشرب واحوال الاهلين عموماً ولكن الحكومة الانكليزية لم تزل مطالبة باتمام هذا الاصلاح حتى تستأصل شأفة الكوليرا من بلاد الهند كلها فتنجو ممالك الارض من شرها لان الكورنتينا لا تكفي لوقايتها

هذا ويظهر لنا مما يكتبهُ الكتّاب الاوربيون الآن في هذا المبحث ولاسيما الانكليز منهم ان الآراء تكاد تجمع على ان الكوليرا وباء يمكن استئصالهُ من وطنهِ الاصلي بواسطة اجراء المياه النقية الغزيرة الى كل مدن الهند وان ذلك يجب ان يتناول جميع البلدان والممالك ولا تقتصر نتيجتهُ على الوقاية من الكوليرا بل تتناول الوقاية من امراض واوبئة كثيرة مما ثبت انهُ ينتقل بواسطة المياه . وان الحكومات الاوربية قد اخذت تعمل بذلك فلم تفتك الكوليرا بمدنها هذا العام كما كانت تفتك بها قبلاً . وستزيد اهتماماً باصلاح المياه في كل مدنها . وهذا شأن حكومة الهند ايضاً وعساها ان تنشئ ادارة خاصة بالصحة تتولى الاهتمام بالشؤون الصحية في البلاد كلها ويكون غرضها الاول منع الكوليرا من الخروج من بلاد الهند واستئصال شأفتها من البلاد نفسها

العمران والنقدان الكريمان

اطلعنا على مقالة مسهبة لحضرة الشريف بنوّير حاكم ولاية اوريغون من الولايات المتحدة اثبت فيها ان العمران يزيد ويقلّ او يرتقي ويتقهقر بحسب زيادة الذهب والفضة وقلتهما . ومما قالهُ في هذا الصدد انهُ لما كثر النقدان الكريمان في عصر الاسكندر المكدوني وما بعدهُ الى بداءة العصر المسيحي ارتقى العمران رويداً رويداً حتى بلغ ارقاهُ في بداءة العصر المسيحي وكانت قيمة النقود الذهبية والفضية في المملكة الرومانية في بداءة العصر المسيحي اي في اوج العمران الروماني ٣٦٠ مليوناً من الجنيهات . ثم نفد الذهب والفضة من مناجم اسبانيا وبلاد اليونان فقلت النقود رويداً رويداً وتقهقر العمران بقلتهما مدة الف وخمس مئة عام حتى بلغ التقهقر اشدهُ حينما وُلد كولمبس مكتشف اميركا . وكانت قيمة النقود الذهبية والفضية في كل اوربا حينئذٍ اقل من اربعين مليوناً من الجنيهات .

فرغب كولمبس في اكتشاف قارّة جديدة عساهُ ان يجد فيها مناجم جديدة لهذين المعدنين الكريمين فينجي اوربا من الضيق الشديد الذي كانت فيهِ ويعيد العمران الى الدرجة التي هبط منها . فافلح في ما سعى اليهِ واكتشف هو والذين اقتفوا خطواتهِ كثيرًا من الذهب في ايدي سكان اميركا الاصليين واهتدوا الى مناجمهِ . ثم زاد المكتشف من مناجم الذهب والفضة في اميركا الشماليَّة والجنوبيَّة حتى اغنى الناس بهما . ومن ثمَّ الى الآن والنقدان الكريمان يزيدان في المسكونة من ركاز اميركا وافريقية واستراليا والعمران يزيد ارتقاء وانتشارًا ويُقدَّر الذهب المتعامَل بهِ الآن في المسكونة بنحو ٧٤٠ مليونًا من الجنيهات

هذا محصل ما قالهُ هذا الكاتب في اشهر مجلاَّت اميركا ويظهر لنا انهُ قد بالغ في ما ادَّعاهُ من توقُّف العمران على الذهب والفضة وفي ما نسبهُ الى كولمبس من السعي وراءهنَّ حتى كأن اكتشاف مناجمها الغرض الوحيد الذي كان يسعى اليهِ في تجشُّمهِ مشاق السفر. والظاهر انهُ اراد بمقالتهِ ان يطعن على الذين ابطلوا التعامل بالنقود الفضيَّة في اميركا ويبين فساد عملهم ومضارهُ الكثيرة فبالغ في وصف هذه المضار حتى يخال قارئُ مقالتهِ ان الولايات المتحدة قد خربت او اشرفت على الدمار . وعندهُ ان لا بدَّ من العود الى صك النقود الفضيَّة حالاً وانهُ لا فرق بين ان يكون وزن الريال الاميركي ٤١٢ ½ قمحة كما هو الآن او ٤٥٠ قمحة لكي تعادل قيمتهُ ثمن فضتهِ بحسب سعر الفضة الحاضر وهنا نقطة الضعف في حجتهِ والغرض الذي يقصدهُ اصحاب مناجم الفضة والذين يحاولون ان ينفعوا الحكومة ولو اضروا بالاهالي. وهو الخلل الذي لا بدَّ من اصلاحهِ والاَّ بقيت مسألة النقدين شغلاً شاغلاً للماليين وعثرة في سبيل النجاح

نعم انهُ لا فرق بين ان يكون وزن الريال ٤٥٠ قمحة او ٣٥٠ قمحة اذا تعهدت الحكومة التي تصك النقود بقبضهِ ريالاً وبابدالهِ بقيمتهِ الاسميَّة فضة او ذهبًا حينما تتوفر الاموال لديها . بل هي في حلٍّ من ان تصدر اوراقًا لا قيمة حقيقيَّة لها وتضع لها القيمة الاسميَّة التي تريدها كأن تجعل قيمة الورقة التي لا تساوي غرشًا الف غرش . ولكن هذه الورقة تكون صكًّا عليها تدفع قيمتهُ حين الطلب او حين تتوفر الاموال لديها . ويباح لها ذلك اذا كان الذهب والفضة قليلين في خزائنها اما اذا كانا كثيرين فلا يباح لها اصدار النقود الورقيَّة ولا ان تسك نقودًا من الذهب والفضة ثم تجعل قيمتها مضاعف ثمن معدنها واذا فعلت ذلك بالفضة دون الذهب كانت عاقبتهُ وخيمة عليها جدًّا اذ ينفد الذهب من

بلادها ولا يبقى فيها الاَّ الفضة فليس منع التعامل بالنقود الفضيَّة من الحكمة كما اثبت الكاتب المشار اليهِ ولا جعل الفضة فيها اقل من قيمتها المتعامل بها من الحكمة ايضاً . والحكمة والعدل يقضيان ان تسك النقود من الفضة كما تسك من الذهب وان يُتعامل بالنقدين معاً لكن تجعل الفضة في النقود الفضيَّة بقدر قيمتها فتكون قيمة الريال بقدر ثمن فضتهِ بحسب سعر الفضة الحاضر فيسهل التعامل بين الناس وتبقى الثقة المالية على حالها وسهولة التعامل من اول دعائم العمران والثقة الماليَّة من لوازمهِ

ويعترض على ذلك ان ثمن الفضة غير ثابت بالنسبة الى ثمن الذهب لاتساع مناجمها وسهولة استخراجها فيجب ان يتغير وزن النقود الفضيَّة سنة بعد سنة والاَّ زادت قيمتها الاسميَّة على قيمة فضتها . وهذا الاعتراض صحيح ولا يصحُّ الاغضاء عنهُ لان ثمن الفضة متغير وقد هبط كثيراً في السنين الاخيرة وكان لهبوطهِ تأثيرٌ سيئٌ في المعاملات عموماً حتى كاد يخرب بلاد الهند . ولكن اذا كان لا بدَّ من احد ويلين وجب ان يختار اهونهما . ويظهر لنا من النظر الى البلدان التي تتعامل بالفضة والذهب معاً كفرنسا وايطاليا ان اختلاف سعر الفضة اقل ضرراً من الاقتصار على التعامل بالذهب وحدهُ لقلة الذهب فقد قلنا سابقاً ان النقود الذهبيَّة في المسكونة لا تزيد على ٧٤٠ مليوناً من الجنيهات مع ان ديون الممالك تزيد على سبعة آلاف مليون من الجنيهات وهي واجبة الايفاء ذهباً فكيف يتسنى للناس ان يقتصروا على معدن لا يكفي لجزءٍ من حاجتهم

اما الويل الاول وهو اختلاف ثمن الفضة فيمكن تلافيهِ على هذا الاسلوب وهو ان تتفق الممالك على تغيير وزن النقود الفضيَّة مرة كل عشر سنوات وتطبيقها على سعر الفضة حينئذٍ . وعلى اعادة سك النقود القديمة وتحمُّل خسارة ثمنها . فاذا كانت مملكة تسك كل سنة من النقود الفضيَّة ما قيمتهُ مليون جنيهٍ وجب عليها ان تجعل وزن هذه النقود بحسب سعر الفضة سنة ١٨٩١ مثلاً وتجري على هذا الوزن الى سنة ١٩٠٠ ثم تغيرهُ سنة ١٩٠١ وتجعلهُ بحسب سعر الفضة حينئذٍ وتجريهِ عليهِ الى سنة ١٩١٠ ثم تغيرهُ سنة ١٩١١ وتجعلهُ بحسب سعر الفضة حينئذٍ وتجريهِ على هذه الخطة . وتعيد سنة ١٩٠١ صك مليون جنيه مما صكتهُ بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٠ من النقود الفضيَّة وتدفع الفرق من خزينتها وتفعل كذلك سنة ١٩٠٢ بمليون آخر مما صكتهُ بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٠ وهلمَّ جرًّا . وهذا الفرق الذي تدفعهُ سنوياً لا يبلغ مئة الف جنيه لانهُ قلما يحتمل ان يهبط ثمن الفضة العشر كل سنة وقد لا يدخل خزينتها من النقود

القديمة كل سنة الاَّ نصف مليون او ثلثا مليون فتكتفي بسك ما يدخل خزينتها وبذلك تبقى اسعار النقود الفضيَّة مقاربة لاسعار الفضة ويبقى التعامل بها رائجًا كالتعامل بالذهب وحبذا لو نظرت الحكومة المصريَّة في ذلك وجرت عليهِ فتبقى قيمة نقودها الفضيَّة معادلة لقيمة فضتها ولا يحاول اهل التجارة سحب الذهب منها

البرنس بسمرك

لا يعرَّف العلمَ ولا سيما اذا اشتهر اشتهار هذا الوزير الخطير الذي قبض على زمام السياسة الاوربيَّة اعوامًا طوالاً . لكن حقيقة الرجل لا تظهر لكل احدٍ ظهورها للناقد البصير . واخلاقهُ لا تستجلى في المقامات الرسميَّة كما تستجلى في بيتهِ بين اهلهِ وذويهِ حيث لا يرى الى التكلف سبيلاً . وقد اطلعنا منذ مدة وجيزة على مقالة بليغة للكاتب سمولي في جريدة المعاصر الانكليزيَّة وصف بها البرنس بسمرك وهو في بيتهِ ادق وصف وقد كان لها وقع عظيم في النوادي الاوربيَّة فرأينا ان نلخصها في ما يلي لان موصوفها حقيق بان تبقى لها اوضح صورة في صفحات المقتطف . قال الكاتب ما محصلهُ

لما وهب الامبراطور ولهلم فردريكْ وه للبرنس بسمرك لم يخطر لهُ انها تكون واسطة لتقريب الاتصال بين البرنس والشعب الالماني . فان هذه القرية على نحو اربعين دقيقة من مدينة همبرج ولذلك يسهل وصول الوفود اليها من كل انحاء السلطنة الالمانيَّة وهي بمثابة منبر يقف عليهِ البرنس بسمرك ويخاطب منهُ ابناء وطنهِ . والمكان ليس منعزلاً تمام الانعزال ولا فيهِ من العظمة والفخامة ما يُنتظر في هبة امبراطور لوزيرهِ هبةً سلطنيَّة . والمنزل الذي فيهِ كان سنة ١٨٧١ فندقًا صغيرًا ولكن البرنس وسَّعهُ كثيرًا بعد ذلك ويليهِ غياض واسعة جدًّا تبلغ مساحتها ثلاثين الف فدان مكسوة بالاشجار الغياء . وهذه هي الهبة حقيقة ولها في عيني البرنس بسمرك ارفع مقام ولا سيما لانهُ من المغرمين بجمال الطبيعة وما فيها من السهول والغياض

ولما وصلنا الى باب المنزل استقبلنا الدكتور كريسندر كاتب البرنس بسمرك ورحَّب بنا وكان البرنس قد دعانا الى الغداء معهُ ولكنَّ القطار تأخر بنا قليلاً عن